والافضل مثلا هو البياض والفضل مع الافعل ولا معنى العطشان هو العطش مع الفعلان ولا معنى الخير هو الخيرية
مع الفعل ولا معنى المستخرج والمدرج هو الاستخراج والدرجة مع المستفعل والمفعل وان منع ذلك يمنع
خروج اسم المكان والآلة للقطع بان القول بان معنى المقتل هو القتل مع المفعل ليس بابعد من القول بان الابيض
معناه البياض مع الافعل والمدرج معناه الدرجة وهما اي العلم واسم الجنس اما مشتقان كحاتم ومقتل و
لا يصح التمثيل بنحو ضارب لانه جعل الصفة قسيما لاسم الجنس او لا كزيد ورجل والاشتقاق يفسر تارة باعتبار
العلم فيقع هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في اصل المعنى والتركيب فترد واحدا منهما الى الآخر فالمردود مشتق
والمردود اليه مشتق منه وتارة باعتبار العمل فيقال هو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه في حروفه الاصول و
ترتيبها فتجعله دالا على معنى تناسب معناه فالماخوذ مشتق والماخوذ منه مشتق منه ولا يخفى ان العلم لا يكون مشتقا
باعتبار المعنى العلمي بل باعتبار المعنى الاصلي المنقول عنه فالمشتق حقيقة هو اسم الجنس لا غير ان اريد منه المسمى بلا
قيد فمطلق مشعر بان المراد في المطلق نفس المسمى دون الفرد وليس كذلك للقطع بان المراد بقوله تعم فتحرير رقبة
تحرير فرد من افراد هذا المفهوم غير مقيد بشيء من العوارض فهو ما وضع لما كان الخارج من التقسيم بعض
انواع النكرة وهو ما استعمل في الفرد دون نفس المسمى في مقابلة بعض اقسام المعرفة وهو المعهود
اورد تعريف النكرة والمعرفة على ما يشتمل الاقسام كلها عند الاطلاق للسامع قبل ان للتعين وعدمه
والاحسن ان يقال ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في
التعين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة لحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع
دون المتكلم على ما ذهب اليه المص لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان الرجل معينا للسامع ايضا الا انه
ليس بحسب دلالة اللفظ اعلم انه يجب بيان تمايز الاقسام المذكورة ليس بحسب الذات بل بحسب الحيثيات

والاعتبارات

والاعتبارات والحيثيتان قد لا يتنافيان كالوضع الكثير ووضع واحد لافراد معنى واحد كما في لفظ العيون
فانه عام من حيث انه وضع وضعا واحدا لافراد العين الجارية ومشترك من حيث انه وضع وضعا
لكثير اللعين الجارية والباصرة والذهب وغير ذلك وقد يتنافيان كالوضع لكثير غير محصور والوضع لواحد او
لكثير محصور فاللفظ الواحد لا يكون عاما وخاصا باعتبار الحيثيتين متنافيان لا يجتمعان في لفظ واحد
وما ذكر من ان النكرة الموصوفة خاص من وجه عام من وجه فسيجيء جوابه هذا غاية ما تكلفت لتقرير هذا التقسيم
وتبيين اقسامه والكلام بعد موضع نظر فصل لما فرغ من الكلام في نفس التقسيم اورد ستة فصول
للاحكام المتعلقة بالاقسام فصل في حكم الخاص فصل في حكم العام فصل في قصر العام فصل في الفاظ
العموم فصل في المطلق والمقيد فصل في المشترك وقد علم مما سبق ان الخاص لفظ وضع لواحد او لكثير محصور
وضعا واحدا واشرنا الى ان مثل لفظ المائة ايضا موضوع لواحد بالنوع كالرجل والفرس الا ان المص جعله
قسيما له نظرا الى اشتمال معناه على اجزاء متفقة فاحتيج في التعريف الى كلمة او وذكر فخر الاسلام ان الخاص
كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد وكل اسم وضع لمسمى معلوم على الانفراد فقيل المراد بالمعنى مدلول اللفظ
واحترز بقيد الوحدة عن المشترك وبقيد الانفراد عن العام ولم يخرج التثنية لانه اراد بالانفراد عدم المشاركة
بين الافراد وقد تم التعريف بهذا الا انه افرد خصوص العين بالذكر بطريق عطف الخاص على العام
تنبيها على كمال مغايرته لخصوص الجنس والنوع وقوة خصوصه بحيث لا شركة في مفهومه اصلا ولا يخفى ما
في هذا من التكلف وقيل المراد بالمعنى ما يقابل العين كالعلم والجهل وهذا التعريف لقسمي الخاص الاعتباري و
الحقيقي تنبيها على جريان الخصوص في المعاني والمسميات بخلاف العموم فانه لا يجري في المعاني هذا وهم
اذ ليس المراد بعدم جريان العموم في المعاني انه مختص باسم العين دون اسم المعنى للقطع بان لفظ مثل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)